الأمم المتحدة

A/AC.105/L.336

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 April 2023
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الدورة السادسة والستون

فيينا، 31 أيار/مايو – 9 حزيران/يونيه 2023

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن دورتها الثانية والستين

تقرير عن حالة التشريعات الفضائية الوطنية في بلدان مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية التابعة للملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية

ورقة عمل مقدمة من أستراليا وإندونيسيا وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا ونيوزيلندا والهند واليابان

أولا- مقدمة

1- أُنشئ الملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ (الملتقى الإقليمي)[1] في عام 1993 من أجل ترويج وتعزيز الأنشطة الفضائية والتعاون الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويعقِد الملتقى اجتماعات سنوية، تتشارك في تنظيمها وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا في اليابان والوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي ومنظمات البلدان المضيفة.

2- واستجابة للاهتمام المتزايد بسياسات وقانون الفضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أُطلقت مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية (المبادرة)[2] في الاجتماع السنوي السادس والعشرين للملتقى الإقليمي، المعقود في

* A/AC.105/C.2/L.333.

(1) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الملتقى، انظر موقعه الشبكي على الرابط https://aprsaf.org/about/.

(2) يتاح مزيد من المعلومات عن المبادرة على الرابط الشبكي: https://aprsaf.org/initiatives/national_space_legislation/، بما في ذلك ورقة إيكوكو كورياما وآخرين المعنونة "A regional initiative for studying the status of national space laws, Paper, No. IAC-20-E7.5.10"، التي قدمت في المؤتمر الدولي الحادي والسبعين للاتحاد الدولي للملاحة الفضائية –The CyberSpace Edition، تشرين الأول/

الرجاء إعادة استعمال الورق

ناغويا، اليابان، في عام 2019. والهدف من المبادرة هو التعاون على تعزيز قدرة الدول على صـــوغ وتنفيذ قوانين الفضـــاء الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية، من خلال التعلم المتبادل والتحليل المقارن المشـــترك لقوانين ولوائح الفضـاء الوطنية القائمة. وفي إطار المبادرة، أنشـئ فريق دراسـة يتألف من ممارسـين في مجال سـياسـات وقوانين الفضـاء من تسـعة بلدان، هي أسـتراليا وإندونيسـيا وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وفييت نام وماليزيا والهند، واليابان، من أجل إجراء دراسـة مشـتركة وصـوغ تقرير عن حالة التشـريعات الفضـائية الوطنية للبلدان المشـاركة في المبادرة. وتشـاركت البلدان التسـعة المذكورة آنفا في تقديم ذلك التقرير (A/AC.105/C.2/L.318) إلى الدورة السـتين للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة اسـتخدام الفضـاء الخارجي في الأغراض السـلمية، المعقودة في عام 2021. وبالدعم الواسع من أوساط الملتقى الإقليمي، أُعلن عن إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة في الاجتماع السنوي السابع والعشرين للملتقى، الذي عقد في عام 2021، والذي تم فيه الترحيب بالمشاركين الجدد تركيا وسنغافورة ونيوزيلندا.

ألف- هدف المرحلة الثانية من مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية

3- أقيمت المبادرة بغرض تحقيق الهدفين التاليين:

(أ) تعزيز تبادل المعلومات والتعلم المتبادل بشـأن الممارسـات والأمثلة للتشـريعات والسـياسـات الفضائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) تعزيز قدرات صوغ التشريعات والسياسات الفضائية الوطنية وتنفيذها في بلدان آسيا والمحيط الهادئ وفقاً للمعايير الدولية.

4- وفي المرحلة الثانية من المبادرة تمثلت المهمة الرئيســـية في إعداد هذا التقرير لتقديمه إلى الدورة السـادسـة والسـتين للجنة اسـتخدام الفضـاء الخارجي في الأغراض السـلمية. ولهذا الغرض، أنشـئ فريق دراسـة جديد، مؤلف من ممارسـين في مجال سـياسـات وقانون الفضـاء رشـحتهم المنظمات الحكومية المشـاركة في المبادرة، لإجراء دراسة مشتركة جديدة وصياغة التقرير.

5- وأضيفت إلى التقرير في المرحلة الثانية مواضيع جديدة تتعلق بالتنفيذ الوطني للمبادئ التوجيهية للجنة اسـتخدام الفضـاء الخارجي في الأغراض السـلمية بشـأن اسـتدامة أنشـطة الفضـاء الخارجي في الأمد البعيد (A/74/20، الفقرة 163 والمرفق الثاني) وبشـأن إشـراك كيانات القطاع الخاص في عمليات التشـريع وتقرير السياسات على الصعيد الوطني.

باء- المنظمات الحكومية المشاركة

6- تُفتح العضـــوية في المبادرة للمنظمات الحكومية الوطنية في بلدان منطقة آســـيا والمحيط الهادئ. وفي وقت تقديم هذا التقرير، كان نحو 50 مشاركا من 20 منظمة، من بينها وكالات فضاء ووزارات ذات صلة بالفضـــاء في 12 بلدا في منطقة آســـيا والمحيط الهادئ (أســـتراليا وإندونيســـيا وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا وسـنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا ونيوزيلندا والهند واليابان) يشـاركون في المبادرة[3]. وانتخب فريق الدراسـة رئيستين مشاركتين لقيادة المناقشات، هما: السيدة سيتسوكو أوكي، أستاذة القانون في كلية الحقوق بجامعة كيو،

أكتوبر 2020؛ والعرض التقني من يوميكو تاتيشيتا والمعنون "Progress report on APRSAF's initiatives for enhancing space policy and law capacity in the Asia-Pacific Region"، المقدم في الدورة الخامسة والستين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فيينا، حزيران/يونيه 2022، والمتاح أيضا على الرابط الشبكي www.unoosa.org/documents/pdf/copuos/2022/1._Japan_TateshitaLSC_Tech-presen_final_4.pdf.

(3) الآراء المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء فريق الدراسة التابع للمبادرة، ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمات التي ينتمي إليها أعضاء فريق الدراسة التابع للمبادرة.

والسيدة يونيتا بيرماتاساري، من الوكالة الوطنية للبحث والابتكار في إندونيسيا. وقدمت الوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي خدمات الأمانة للمبادرة بغرض دعم عمل الرئيستين المتشاركتين وفريق الدراسة.

جيم- المنهجية

7- عقد فريق الدراسة اجتماعات عبر الإنترنت لتبادل المعلومات ومناقشة التشريعات الفضائية الوطنية وصوغ التقرير. واستندت المناقشات ومشروع التقرير إلى استبيان استُخدم لجمع المعلومات عن التشريعات الفضائية الوطنية (يسمى فيما يلي "استمارة المعلومات")، أعدته الأمانة وعمم على المنظمات الأعضاء لتيسير إجراء مقارنة لحالة التشريعات الفضائية الوطنية في بلدان المنظمات الأعضاء (انظر المرفق)[4].

8- وشملت استمارة المعلومات مواضيع مستندة إلى قرار الجمعية العامة 74/68، المعنون "توصيات بشأن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية". وتتألف التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية من ثمانية عناصر هي: (أ) نطاق الأنشطة الفضائية بموجب الأطر التنظيمية الوطنية؛ (ب) الولاية الوطنية على الأنشطة الفضائية؛ (ج) منح الأذون بواسطة سلطة وطنية مختصة؛ (د) شروط منح الأذون؛ (هـ) الإشراف والرصد المستمران؛ (و) السجل الوطني للأجسام الفضائية؛ (ز) المسؤولية عن الأضرار؛ (ح) الإشراف المستمر على الأنشطة الفضائية للكيانات غير الحكومية.

9- وتألفت استمارة المعلومات من ثلاثة أقسام: (أ) لمحة عامة عن الأنشطة الفضائية؛ (ب) حالة التصديق فيما يتعلق بالنظام الدولي؛ (ج) التشريعات الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية. واحتوى كل قسم على أسئلة مخصصة لواحد أو أكثر من العناصر الثمانية. وصيغ التقرير على أساس تحليل ومناقشة فريق الدراسة لاستمارة المعلومات والردود المقدمة من المنظمات الأعضاء.

10- وفي المرحلة الثانية، وسِّع نطاق استمارة المعلومات لكي تشمل المعلومات عن الأعضاء الجدد، وتحديث المعلومات المقدمة في المرحلة الأولى، وإضافة أسئلة جديدة حول التنفيذ الوطني للمبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وحول إشراك كيانات القطاع الخاص في عمليات التشريع وتقرير السياسات على الصعيد الوطني.

دال- الغرض من تقديم التقرير

11- يسلم فريق الدراسة بأهمية التشريعات الوطنية، ويؤكد أهميتها مجدداً، لضمان اضطلاع الدول بأنشطتها الفضائية على نحو يمتثل للأطر القانونية الدولية. ويقدم الفريق هذا التقرير في سياق التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية للنظر فيه في الدورة السادسة والستين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من خلال أستراليا وإندونيسيا وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا ونيوزيلندا والهند واليابان، وهي الدول الأعضاء التي تنتمي إليها المنظمات المشاركة في المبادرة (ويشار إليها فيما يلي باسم "الدول المشاركة في المبادرة").

12- ويأمل فريق الدراسة أن يسهم التقرير في معالجة القضايا الإقليمية المشتركة وأن يسهم أيضا في تحقيق الخطط العالمية من قبيل استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد والاستخدام المستقر للفضاء الخارجي، وذلك من خلال تحسين الفهم المتبادل للتشريعات الفضائية الوطنية وتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

(4) ترد الأسئلة والأغراض المقصودة منها في مرفق هذا التقرير. وسيتاح الاطلاع على جميع الأسئلة والأجوبة على صفحة المبادرة في الموقع الشبكي للملتقى الإقليمي على الرابط التالي: https://aprsaf.org/initiatives/national_space_legislation.

ثانيا- لمحة عامة عن الأنشطة الفضائية

ألف- الأنشطة الفضائية

مركبات الإطلاق

13- طورت جمهورية كوريا والهند واليابان مركبات إطلاق وصواريخ سبر خاصة بها، وأطلقتها من مواقع إطلاق في أراضيها. وفي أستراليا وجمهورية كوريا واليابان، توجد كيانات تابعة للقطاع الخاص منخرطة في تطوير وإطلاق مركبات إطلاق وصواريخ سبر خاصة بها. وطورت إندونيسيا وتركيا وفييت نام وأطلقت صواريخ سبر خاصة بها، ولدى إندونيسيا موقع لإطلاق هذه الصواريخ. وفي نيوزيلندا، يوجد كيان تابع للقطاع الخاص لديه مركبة إطلاق وموقع إطلاق خاصان به.

السواتل

14- تنخرط جميع الدول المشاركة في المبادرة في أنشطة لاستخدام البيانات الساتلية وبرامج للسواتل الصغيرة/سواتل كيوبسات من خلال وكالات حكومية و/أو كيانات غير حكومية.

15- وتوجد لدى جميع الدول المشاركة في المبادرة سواتل للاتصالات تشغِّلها منظمات حكومية و/أو غير حكومية.

16- وتشغِّل الدول المشاركة في المبادرة، باستثناء الفلبين ونيوزيلندا، سواتل بث عن طريق وكالات حكومية و/أو كيانات غير حكومية. وتشغِّل جميع الدول المشاركة في المبادرة سواتل لرصد الأرض. وتشغِّل إندونيسيا وجمهورية كوريا والهند واليابان سواتل أرصاد جوية. كما تشغل الهند واليابان نظم سواتل لأغراض الملاحة.

17- ولدى أستراليا وإندونيسيا وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا وفييت نام ونيوزيلندا والهند واليابان برامج لسواتل علوم واستكشاف الفضاء.

النشاط الفضائي البشري

18- تضطلع إندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا واليابان بأنشطة فضائية بشرية، مثل التجارب التي يجريها ملاحوها الفضائيون الوطنيون على متن محطة الفضاء الدولية، واختيار الملاحين الفضائيين وتدريبهم. وقد استهلت الهند برنامج رحلات بشرية إلى الفضاء. وبالإضافة إلى ذلك، استهلت تركيا برنامج بعثات فضائية بشرية بدعم مقدم من خلال التعاون الدولي.

19- وأجرت أستراليا وإندونيسيا وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا ونيوزيلندا واليابان تجارب على متن محطة الفضاء الدولية من خلال وكالات حكومية و/أو هيئات غير حكومية. وأُجري بعض تلك التجارب من خلال مبادرة التعاون الآسيوي المفيد باستخدام وحدة التجارب اليابانية "كيبو"، التي تنفذ في إطار الملتقى الإقليمي[5].

(5) مبادرة التعاون الآسيوي المفيد باستخدام وحدة التجارب اليابانية "كيبو" (Kibo-ABC) هي برنامجٌ تعاوني يهدف إلى تعزيز استخدام وحدة التجارب اليابانية "كيبو" على متن محطة الفضاء الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإلى تبادل النتائج المنبثقة عن استخدام وحدة "كيبو" والاستفادة منها. وتشمل عضوية هذه المبادرة منظمات من أستراليا وإندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وفييت نام وماليزيا واليابان.

معرفة أحوال الفضاء

20- توجد لدى أستراليا وإندونيسيا وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا وفييت نام ونيوزيلندا والهند واليابان مرافق أرضية داخل أقاليمها لمعرفة أحوال الفضاء. ولدى هذه الدول مرافق تلسكوبات ورادارات وأنواع أخرى من المرافق لرصد أحوال الفضاء من الأرض. ولا يوجد لدى الدول المشاركة في المبادرة نظام عامل في المدار لمعرفة أحوال الفضاء.

تشجيع الأعمال التجارية الفضائية

21- تشجع الدول المشاركة في المبادرة الأعمال التجارية في القطاع الفضائي من خلال سياساتها أو آلياتها الحكومية. وتوجد في أستراليا وإندونيسيا وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين وفييت نام ونيوزيلندا والهند واليابان منظمات غير حكومية تشجع الأعمال التجارية الفضائية (على سبيل المثال، رابطة الصناعة الفضائية الجوية (Association for Aerospace Industry)).

22- وفي الهند، أنشئت وكالة تنسيق وإشراف، هي المركز الوطني الهندي لترويج وترخيص الأنشطة الفضائية (IN-SPACe)، من أجل تشجيع الأنشطة الفضائية للكيانات الخاصة.

باء- الجهات الفاعلة في مجال أنشطة الفضاء

وكالات الفضاء الوطنية

23- أنشأت الدول المشاركة في المبادرة، باستثناء سنغافورة وفييت نام، وكالات فضاء وطنية[6]. وترد أدناه أسماء الوكالات المعنية بالعربية واختصاراتها بالإنكليزية وسنة إنشاء كل منها:

(أ) أستراليا: وكالة الفضاء الأسترالية (ASA)، 2018؛

(ب) الهند: المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء (ISRO)، 1969؛

(ج) إندونيسيا: الوكالة الوطنية للبحث والابتكار ((BRIN)، 2021 (المعهد الوطني للملاحة الجوية والفضاء (LAPAN) من 1963 إلى 2021)؛

(د) اليابان: الوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي (JAXA)، 2003، (الوكالة الوطنية للتنمية الفضائية (NASDA) من 1969 إلى 2003)؛

(هـ) ماليزيا: وكالة الفضاء الماليزية (MYSA)، 2019 (وكالة الفضاء الوطنية (ANGKASA) من 2019 إلى 2002)؛

(و) نيوزيلندا: وكالة الفضاء النيوزيلندية (NZSA)، 2016؛

(ز) الفلبين: وكالة الفضاء الفلبينية (PhilSA)، 2019؛

(ح) جمهورية كوريا: المعهد الكوري لأبحاث الفضاء الجوي (KARI)، 1989؛

(ط) تايلند: وكالة تطوير الجيومعلوماتية والتكنولوجيا الفضائية (GISTDA)، 2000؛

(ي) تركيا: وكالة الفضاء التركية (TUA)، 2018.

24- ولدى الفلبين واليابان تشريع خاص لإنشاء وكالة الفضاء الوطنية لكل منهما، في حين أنشئت وكالات الفضاء في إندونيسيا وتايلند وتركيا بموجب مرسوم رئاسي أو ملكي.

(6) وكالة الفضاء الوطنية هي كيان حكومي أو كيان قانوني آخر ترعاه حكومة ويعمل نيابة عنها وينفذ برنامجاً فضائياً وطنياً.

25- وليس لدى أستراليا وجمهورية كوريا وماليزيا ونيوزيلندا والهند تشريعات خاصة لإنشاء وكالات الفضاء الوطنية فيها. أما في حالة أستراليا فوكالة الفضاء الأسترالية هي كيان غير منشأ بقانون وتابع لوزارة الصناعة والعلوم والموارد. وفي حالة الهند، المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء هي وكالة حكومية داخل وزارة الفضاء. وفي حالة ماليزيا، وكالة الفضاء الماليزية هي وكالة حكومية تابعة لوزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، أنشئت بقرار من مجلس وزراء ماليزيا. وفي حالة نيوزيلندا، تشكل وكالة الفضاء النيوزيلندية جزءا من وزارة الأعمال والابتكار والعمالة. وفي حالة جمهورية كوريا، عُين المعهد الكوري لأبحاث الفضاء الجوي بصفة منظمة متخصصة لتطوير الأنشطة الفضائية من خلال قانون الفضاء المحلي.

26- وفي سنغافورة، مكتب تكنولوجيا وصناعة الفضاء (OSTIn) هو مكتب الفضاء الوطني في البلد. وفي فييت نام، لجنة الفضاء الفييتنامية، التي تقدم المشورة لرئيس الوزراء وتنسق الأنشطة المتصلة بالفضاء في البلد، هي المنظمة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن الإشراف على الأنشطة الفضائية.

الوزارات المسؤولة عن الأنشطة الفضائية

27- هناك مجموعة واسعة من الوزارات مسؤولة عن الأنشطة ذات الصلة بالفضاء في الدول المشاركة في المبادرة، وفقا لخطط السياسات الوطنية لكل منها[7]. وهي تشمل الوزارات المسؤولة عن العلم والتكنولوجيا، والتعليم، والاتصالات، والمعلومات، والاقتصاد والتجارة، والموارد الطبيعية، والدفاع. وفي الهند، تتولى وزارة شؤون الفضاء مسؤولية الأنشطة الفضائية. أما في فييت نام، ففي حين لم تعين وزارة محددة للإشراف على الأنشطة الفضائية، تشارك جميع وزارات البلد في الأنشطة الفضائية. وترد أدناه قائمة بالوزارات وغيرها من الهيئات الحكومية الرئيسية المسؤولة عن الأنشطة الفضائية في الدول المشاركة في المبادرة:

(أ) أستراليا: وزارة الصناعة والعلوم والموارد؛

(ب) الهند: وزارة شؤون الفضاء؛

(ج) إندونيسيا: الوكالة الوطنية للبحث والابتكار؛ وزارة الاتصالات والمعلوماتية؛

(د) اليابان: مكتب مجلس الوزراء؛ وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا؛ وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات؛ وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة؛

(هـ) ماليزيا: وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وزارة الاتصالات والشؤون الرقمية؛ وزارة التجارة الدولية والصناعة؛ وزارة الموارد الطبيعية والبيئة وتغير المناخ؛

(و) نيوزيلندا: وزارة الأعمال والابتكار والعمالة؛

(ز) الفلبين: وكالة الفضاء الفلبينية (PhilSA)؛

(ح) جمهورية كوريا: وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ط) سنغافورة: وزارة التجارة والصناعة؛

(7) تُنشأ الوكالات الفضائية الوطنية أيضاً وفقاً لخطط السياسات الفضائية الوطنية. فعلى سبيل المثال، يتمثل أحد أهداف وكالة الفضاء الأسترالية في تنمية صناعة الفضاء الأسترالية، ويتسق هذا الهدف مع الأهداف الاقتصادية الشاملة لوزارة الصناعة والعلوم والموارد. وكمثال آخر، فإن وكالة تطوير الجيومعلوماتية والتكنولوجيا الفضائية هي منذ إنشائها وكالة الفضاء الرئيسية في تايلند؛ وكانت ولايتها في البداية تتناول رصد الأرض، وما برحت تتوسع لتشمل المزيد من المهام، أي تطوير تكنولوجيا الفضاء، ودعم اقتصاد الفضاء، وإقامة برنامج فضائي وطني. وقد عينت أمانة مجلس الوزراء الوكالة بوصفها جهة التنسيق في تايلند للأنشطة الفضائية الإقليمية والحكومية الدولية.

(ي) تايلند: أمانة مجلس الوزراء؛ وزارة التعليم العالي والعلوم والبحث والابتكار؛ وزارة الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي؛ وزارة الدفاع؛ وزارة الشؤون الخارجية؛

(ك) تركيا: وزارة الصناعة والتكنولوجيا؛

(ل) فييت نام: وزارة الإعلام والاتصالات؛ وزارة العلوم والتكنولوجيا؛ وزارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ وزارة النقل؛ وزارة الدفاع؛ وزارة الصناعة والتجارة؛ وزارة الأمن العام؛ وزارة الزراعة والتنمية الريفية.

الكيانات الخاصة والجامعات و/أو معاهد البحوث (الكيانات غير الحكومية)

28- في الدول المشاركة في المبادرة، تضطلع كيانات غير حكومية بتطوير و/أو تشغيل السواتل الصغيرة/سواتل كيوبسات وباستخدام البيانات الساتلية.

29- وإضافة إلى ذلك، تضطلع كيانات خاصة في الدول المشاركة في المبادرة، باستثناء تركيا[8] وفييت نام ونيوزيلندا والهند، بتطوير و/أو تشغيل سواتل الاتصالات والبث. وفي إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة واليابان، تعمل كيانات خاصة في تطوير وتشغيل سواتل رصد الأرض.

30- وفي إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا ونيوزيلندا واليابان، تشارك الكيانات الخاصة أيضاً في برامج استغلال البيئة الفضائية، التي تشمل إجراء تجارب وتقديم عروض توضيحية للتكنولوجيا وتتناول الجاذبية الصغرى والإشعاع وغير ذلك من السمات الفريدة للبيئة الفضائية.

ثالثا- حالة التصديق فيما يتعلق بالنظام الدولي

ألف- حالة التصديق على معاهدات الفضاء الرئيسية

31- صدقت الدول المشاركة في المبادرة على معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)، واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (اتفاق الإنقاذ)، أو وقعت عليهما. وترد في استمارة المعلومات قائمة بحالة التوقيع والتصديق على كل معاهدة.

باء- العضوية في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

32- جميع الدول المشاركة في المبادرة أعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وترد في استمارة المعلومات السنة التي انضمت فيها إلى اللجنة.

جيم- السجلات الوطنية

33- قدم معظم الدول المشاركة في المبادرة معلومات عن أجسامها الفضائية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفقا لاتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (اتفاقية التسجيل). وفي حين لم تصدق تايلند والفلبين وماليزيا على الاتفاقية، فهي تقدم طوعا المعلومات التي تقضي الاتفاقية بتقديمها[9]،[10].

(8) في تركيا، تقوم الشركات العامة بتطوير و/أو تشغيل سواتل الاتصالات والبث.

(9) سيكون لدى ماليزيا سجل وطني عندما يدخل القسم المنطبق من قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022 حيز النفاذ.

(10) سجلت تايلند في 27 كانون الثاني/يناير 2009 ساتل رصد الأرض التايلندي (THEOS) في سجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي الذي تحتفظ به الأمم المتحدة.

رابعا- الإطار القانوني الوطني المتعلق بالأنشطة الفضائية

ألف- الحالة العامة للتشريعات الفضائية الوطنية

لمحة عامة عن التشريعات المتعلقة بالأنشطة الفضائية

34- توجد لدى أستراليا وإندونيسيا وجمهورية كوريا والفلبين وماليزيا ونيوزيلندا واليابان تشريعات وطنية شاملة تتعلق بأنشطتها الفضائية. وترد أدناه قائمة باللغة العربية بأسماء التشريعات المعنية وسنة إصدارها:

(أ) أستراليا: قانون الفضاء (عمليات الإطلاق والعودة)، 2018؛

'1' قواعد الفضاء (عمليات الإطلاق والعودة) (عامة)، 2019؛

'2' قواعد الفضاء (عمليات الإطلاق والعودة) (التأمين)، 2019؛

'3' قواعد الفضاء (عمليات الإطلاق والعودة) (الصواريخ العالية القدرة)، 2020؛

(ب) إندونيسيا: قانون الأنشطة الفضائية، 2013؛

(ج) اليابان: قانون الفضاء الأساسي، 2008؛ قانون الأنشطة الفضائية، 2016؛

(د) ماليزيا: قانون مجلس الفضاء الماليزي، 2022؛

(هـ) نيوزيلندا: قانون أنشطة الفضاء الخارجي والارتفاعات العالية، 2017؛

'1' لائحة أنشطة الفضاء الخارجي والارتفاعات العالية (التراخيص والتصاريح)، 2017؛

'2' لائحة أنشطة الفضاء الخارجي والارتفاعات العالية (تعريف مركبة الارتفاعات العالية)، 2017؛

(و) الفلبين: قانون الفضاء الفلبيني، 2019؛

(ز) جمهورية كوريا: قانون تعزيز تطوير الأنشطة الفضائية، 2005؛ قانون المسؤولية الفضائية، 2008؛

(ح) تركيا: مرسوم رئاسي بشأن وكالة الفضاء التركية، 2018.

35- ولدى إندونيسيا وتايلند وتركيا والهند خطط لصوغ تشريعات جديدة، وتصوغ ماليزيا حاليا قواعد تنظيمية تتماشى مع تنفيذ قانون مجلس الفضاء الماليزي[11].

36- ولدى إندونيسيا وفييت نام واليابان تشريعات أو أطر تنظيمية وطنية مخصصة لرصد الأرض و/أو الموارد الفضائية من أجل تنفيذ برامج سياساتية محددة من قبيل الأمن الوطني وترويج الأعمال التجارية الفضائية:

(أ) إندونيسيا: اللائحة الحكومية (رقم 11) بشأن الاستشعار عن بعد، 2018؛

(ب) اليابان: قانون بيانات الاستشعار عن بعد، 2016؛ قانون الموارد الفضائية، 2021؛

(ج) فييت نام: المرسوم الحكومي بشأن الاستشعار عن بعد، 2019.

(11) في إندونيسيا، يجري حالياً صوغ تشريع بشأن الأنشطة الفضائية التجارية وتطوير ميناء فضائي وتشغيله. ويتوقع أن تُسن في عام 2023 القواعد التنظيمية التي تعدها ماليزيا تماشيا مع تنفيذ قانون مجلس الفضاء الماليزي. وتعتزم تايلند سن تشريعها الجديد في عام 2023 أو 2024.

تخصيص الترددات

37- لدى جميع الدول المشاركة في المبادرة قوانين ذات صلة بالتكنولوجيا الراديوية، وتتولى تخصيص الترددات في العادة السلطات المسؤولة عن الاتصالات الأرضية والفضائية على حد سواء.

مراقبة الصادرات

38- لدى جميع الدول المشاركة في المبادرة قوانين لمراقبة الصادرات. والسلطات ذات الصلة هي المنظمات الحكومية المسؤولة عن التجارة والتبادل التجاري والشؤون المالية والطاقة والدفاع.

39- ولدى الدول المشاركة في المبادرة، باستثناء تايلند وتركيا وفييت نام والهند، قوائم مراقبة للسلع والتكنولوجيات المعتمدة للاستخدام في الفضاء. وفي عام 2023 سنت إندونيسيا لائحة حكومية بشأن إتقان التكنولوجيا الفضائية تشمل ضوابط للصادرات في قطاع الفضاء.

تخفيف الحطام الفضائي

40- لدى أستراليا وإندونيسيا[12] وجمهورية كوريا ونيوزيلندا واليابان تدابير قانونية قائمة لتخفيف الحطام الفضائي. وفي الهند، تتبع المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء، في الاضطلاع بمهامها، المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام. وفي ماليزيا، اقتُرحت متطلبات لتخفيف الحطام ضمن مشروع اللائحة الآنف الذكر.

القوانين واللوائح المتعلقة بالاستغلال التجاري للفضاء

41- على الرغم من عدم وجود قوانين ولوائح خاصة بشأن الاستغلال التجاري للفضاء في الدول المشاركة في المبادرة، فإن بعض القوانين تذكر الاستغلال التجاري للفضاء كغرض لها[13]. وهناك أيضا سياسات واستراتيجيات تتصل بالاستغلال التجاري للفضاء.

42- وفي أستراليا، يرد هدف الحكومة المتمثل في تنمية صناعة الفضاء في البلد في الاستراتيجية الفضائية المدنية الأسترالية للفترة 2019-2028.

43- وفيما يتعلق بالهند، وافقت الحكومة على إجراء إصلاحات في قطاع الفضاء لحفز مشاركة أكبر من القطاع الخاص في الأنشطة الفضائية، وأنشأت المركز الوطني الهندي لتشجيع الأنشطة الفضائية والإذن بها (IN-SPACe)، الذي سيعمل بصفة وكالة للتنظيم ومنح الأذون.

44- ولدى إندونيسيا خطة رئيسية للأنشطة الفضائية للفترة 2016-2040، ينظمها المرسوم الرئاسي رقم 45 لعام 2017 وتشمل الاستغلال التجاري للفضاء بوصفه أحد برامج التركيز التي ستوضع. وإندونيسيا عاكفة أيضاً على إصدار لائحة حكومية بشأن الأنشطة الفضائية التجارية.

45- وفي اليابان، نشرت لجنة السياسات الفضائية "رؤية صناعة الفضاء لعام 2030"، التي حددت فيها اليابان هدف مضاعفة حجم سوق صناعة الفضاء المحلية في مجملها بحلول عام 2030.

(12) في إندونيسيا، يركز قانون الأنشطة الفضائية على إعادة الأجسام الفضائية إلى الأرض وحسب.

(13) على سبيل المثال، يهدف قانون الموارد الفضائية (القانون رقم 83 لعام 2021) في اليابان إلى تشجيع الأنشطة التجارية، بينما أحد أغراض قانون أنشطة الفضاء الخارجي والارتفاعات العالية (2017) في نيوزيلندا هو تيسير تطوير صناعة الفضاء في نيوزيلندا وتوفير سبل تشغيلها المأمون والآمن.

46- وفي جمهورية كوريا، تتضمن المادة 18 من القانون الكوري لتعزيز التطوير الفضائي حكماً بشأن تشجيع الاستغلال التجاري للفضاء ينص على تقديم الدعم لكيانات القطاع الخاص من أجل تعزيز الأنشطة الفضائية المدنية.

47- وفي سنغافورة، يضطلع مكتب تكنولوجيا وصناعة الفضاء، بصفته مكتب الفضاء الوطني، بولاية تطوير صناعة فضائية قادرة على المنافسة عالميا ودعم تنمية القوى العاملة المستقبلية في البلد في مجال الفضاء، من خلال التوعية في المجالات المتعلقة بالفضاء من العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

باء- حالة القوانين واللوائح المتعلقة بتشغيل السواتل

حالة التشريعات واللوائح والتدابير الإدارية المنطبقة

48- توجد لدى جميع الدول المشاركة في المبادرة، باستثناء فييت نام، قوانين أو لوائح أو تدابير إدارية تنطبق على تشغيل السواتل.

49- وفيما يلي الوزارات المسؤولة عن تشغيل السواتل في الدول المعنية:

(أ) أستراليا: وزارة الصناعة والعلوم والموارد (وكالة الفضاء الأسترالية)؛ الهيئة الأسترالية للاتصالات ووسائط الإعلام (فيما يتعلق بطيف الترددات الراديوية)؛

(ب) الهند: وزارة شؤون الفضاء؛

(ج) إندونيسيا: وزارة الاتصالات والإعلام؛

(د) اليابان: مكتب مجلس الوزراء؛ وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات؛

(هـ) ماليزيا: وزارة الاتصالات والشؤون الرقمية (اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة)؛

(و) نيوزيلندا: وزارة الأعمال والابتكار والعمالة؛

(ز) الفلبين: وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اللجنة الوطنية للاتصالات)؛ وكالة الفضاء الفلبينية؛

(ح) جمهورية كوريا: وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ط) سنغافورة: وزارة الاتصالات والإعلام؛

(ي) تايلند: مكتب اللجنة الوطنية للبث والاتصالات؛

(ك) تركيا: وزارة الصناعة والتكنولوجيا؛ وزارة النقل والبنية التحتية؛ وزارة الدفاع الوطني؛

(ل) فييت نام: شركة البريد والاتصالات الفييتنامية؛ أكاديمية فييت نام للعلوم والتكنولوجيا.

شروط الترخيص بتشغيل السواتل

50- في أستراليا وإندونيسيا وتايلند وماليزيا ونيوزيلندا واليابان، توجد لوائح تحدد شروط أو متطلبات لترخيص العمليات الساتلية، مثل تسجيل الساتل ووضع خطة لتشغيل الساتل من خلال الإطار التنظيمي الوطني. وفي تلك الدول، يلزم لتشغيل السواتل الحصول على ترخيص أو إذن خاص لاستخدام الترددات.

51- وفي تركيا وجمهورية كوريا وفييت نام، لا توجد لوائح خاصة تحدد هذه الشروط أو المتطلبات لترخيص العمليات الساتلية. وفي الهند، بينما لم تكن هناك في السابق لوائح خاصة لأن المنظمات الحكومية

وحدها هي التي كانت تنخرط في تشغيل السواتل، أصبحت لدى المركز الوطني الهندي لتشجيع وترخيص الأنشطة الفضائية الآن ولاية لترخيص تشغيل السواتل من قبل الكيانات الخاصة.

متطلبات الترخيص التي تجسد المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

52- تنص القوانين واللوائح في أستراليا وإندونيسيا وجمهورية كوريا ونيوزيلندا واليابان على شروط أو متطلبات لتشغيل السواتل تتوافق مع المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وأقرتها الجمعية العامة، و/أو مع غيرها من المبادئ التوجيهية أو المعايير الدولية.

حالة ترخيص إطلاق السواتل من بلدان أخرى

53- أطلقت جميع الدول المشاركة في المبادرة، وكذلك كياناتها الخاصة وغير الحكومية، سواتل من بلدان أجنبية. وفي حالة عملية الإطلاق من بلد أجنبي التي تتعاقد عليها الحكومة، لا تحتاج الدول، باستثناء نيوزيلندا، إلى أي ترخيص أو إذن وفقاً لقوانينها الفضائية الوطنية. ويمكن تدبير ذلك الإطلاق عن طريق اتفاقات بين الحكومات أو عقود حكومية مع الجهة الأجنبية غير الحكومية المعنية التي توفر الإطلاق.

54- وفي حالة عملية الإطلاق من بلد أجنبي التي تتعاقد عليها كيانات غير حكومية، يوجد نوعان من التشريعات الوطنية التي تحكم الإذن بعمليات الإطلاق هذه: (أ) النوع الأول من التشريعات يشترط أن يحصل الكيان غير الحكومي على ترخيص من الدولة التي ينتمي إليها الكيان لإطلاق ساتل من خارج إقليم تلك الدولة؛ وبعبارة أخرى، يلزم بموجب الأطر القانونية والسياساتية الوطنية الحصول على ترخيص أو إذن للتعاقد على إطلاق جسم فضائي في دولة أجنبية[14]؛ (ب) النوع الثاني من التشريعات لا يشترط الحصول على ترخيص إطلاق للإطلاق من دولة أجنبية، ولكن يجب على الكيانات غير الحكومية الحصول على ترخيص لتشغيل الساتل.

55- ولدى أستراليا وإندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وماليزيا[15] ونيوزيلندا والهند تشريعات من النوع (أ)، بينما لدى تركيا والفلبين وفييت نام واليابان تشريعات من النوع (ب).

جيم- حالة القوانين واللوائح المتعلقة بإطلاق الصواريخ

مواقع الإطلاق

56- في الوقت الراهن، توجد لدى أستراليا[16] وإندونيسيا وجمهورية كوريا ونيوزيلندا والهند واليابان مواقع إطلاق في أراضيها، بينما توجد لدى تركيا وماليزيا وتايلند خطط لإنشاء مواقع إطلاق في أراضيها.

57- وتوجد لدى أستراليا وإندونيسيا وماليزيا ونيوزيلندا واليابان قوانين أو لوائح تنظم إنشاء مواقع الإطلاق وتشغيلها في أراضيها[17].

(14) تنقسم هذه الفئة كذلك إلى نوعين فرعيين: فبعض الدول تشترط الحصول على ترخيص لتشغيل الساتل المعني، بالإضافة إلى ترخيص للتعاقد على عملية الإطلاق، بينما لا تشترط دول أخرى إلا الحصول على ترخيص للتعاقد على عملية الإطلاق، ويشمل ذلك الترخيص تشغيل الساتل.

(15) سيدخل القسم المعمول به من قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022 حيز النفاذ في نفس الوقت الذي تدخل فيه اللوائح المتعلقة بالقانون حيز النفاذ.

(16) تشمل تلك المواقع منطقة وروميرا المحظورة، التي يمكنها دعم أنشطة الإطلاق والعودة.

(17) سينظم قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022 إنشاء وتشغيل موقع الإطلاق في البلد فور دخول القواعد التنظيمية المتعلقة بالقانون حيز النفاذ.

58- وترد فيما يلي قائمة بالوزارات وغيرها من الهيئات الحكومية المسؤولة عن مواقع الإطلاق في الدول المشاركة في المبادرة:

(أ) أستراليا: وزارة الصناعة والعلوم والموارد (وكالة الفضاء الأسترالية)؛

(ب) الهند: وزارة شؤون الفضاء؛

(ج) إندونيسيا: الوكالة الوطنية للبحث والابتكار (المعهد الوطني للملاحة الجوية والفضاء حتى عام 2021)؛ وزارة النقل؛

(د) اليابان: مكتب مجلس الوزراء؛

(هـ) ماليزيا: وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

(و) نيوزيلندا: وزارة الأعمال والابتكار والعمالة؛

(ز) جمهورية كوريا: وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ح) تركيا: وزارة الصناعة والتكنولوجيا؛ وزارة الدفاع الوطني؛

(ط) فييت نام: وزارة الدفاع.

حالة التشريعات واللوائح والتدابير الإدارية المنطبقة

59- لدى أستراليا وإندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا ونيوزيلندا والهند واليابان قوانين أو لوائح أو تدابير إدارية تنطبق على أنشطة إطلاق الصواريخ[18].

60- وترد فيما يلي قائمة بالوزارات وغيرها من الهيئات الحكومية المسؤولة عن إطلاق الصواريخ في دولها المشاركة في المبادرة:

(أ) أستراليا: وزارة الصناعة والعلوم والموارد (وكالة الفضاء الأسترالية)؛

(ب) الهند: وزارة شؤون الفضاء؛

(ج) إندونيسيا: وزارة النقل؛ وزارة الاتصالات والإعلام؛

(د) اليابان: مكتب مجلس الوزراء[19]؛

(هـ) ماليزيا: بالنسبة للصواريخ المدارية، وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

(و) نيوزيلندا: وزارة الأعمال والابتكار والعمالة؛

(ز) جمهورية كوريا: وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ح) تركيا: وزارة الصناعة والتكنولوجيا؛ وزارة الدفاع الوطني؛

(ط) فييت نام: وزارة الدفاع.

(18) لا ينطبق قانون الأنشطة الفضائية الياباني على مركبات الإطلاق دون المدارية، بما في ذلك صواريخ السبر، التي تخضع لقوانين ولوائح عامة تتعلق، في جملة أمور، بمراقبة المتفجرات. وسينظم قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022 أنشطة إطلاق الصواريخ فور دخول القواعد التنظيمية المتعلقة بالقانون حيز النفاذ.

(19) يجري النظر في مسألة الوزارة أو الوزارات التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن الصواريخ دون المدارية في اليابان.

شروط إصدار ترخيص الإطلاق

61- في أستراليا وإندونيسيا وجمهورية كوريا ونيوزيلندا واليابان، تقرَّر شروط الحصول على ترخيص الإطلاق، مثل وجود خطة ملائمة والقدرة على إجراء عملية إطلاق مأمونة، من خلال الأطر التنظيمية الوطنية لهذه البلدان، مع إيلاء الاعتبار للالتزامات الدولية. وفي الهند تتولى إجراء جميع عمليات الإطلاق وكالة الفضاء الوطنية، وهي المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء.

62- وفي أستراليا وإندونيسيا ونيوزيلندا، تندرج عمليات الإطلاق دون المدارية ضمن نطاق التشريعات الفضائية الوطنية، بينما تنظمها في الهند واليابان قوانين عامة، مثل القوانين التي تحكم مراقبة المتفجرات.

حالة شروط المسؤولية تجاه الأطراف الثالثة

63- الكيانات الخاصة ملزمة، في أستراليا وإندونيسيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا واليابان، بشراء تأمين على المسؤولية تجاه الأطراف الثالثة عند إطلاق مركبة إطلاق[20]،[21]. ولدى إندونيسيا وجمهورية كوريا وسنغافورة[22] واليابان ونيوزيلندا آلية تعويض حكومية لهذه الكيانات الخاصة تمنح تعويضا عن أي ضرر قد تسببه تلك الكيانات. وفي فييت نام والهند، لا توجد آلية من هذا القبيل، لأن جميع أنشطة الإطلاق تقوم بها الحكومة المعنية.

64- وفي أستراليا، تحدد قواعد التأمين حداً أدنى منصوصا عليه من التأمين، تبعاً لنوع الإطلاق أو العودة. وقد يكون هذا المبلغ إما صفراً أو 100 مليون دولار أسترالي، أو يمكن تحديده من خلال "منهجية أقصى خسارة محتملة". ويوجد حد أقصى لمبلغ التعويض الحكومي عن الأضرار المتاح للمواطنين الأستراليين بما لا يتجاوز 3 مليارات دولار أسترالي.

65- وفي اليابان، يقرر قانون الأنشطة الفضائية مخططات للتعويض المتعلق بالمسؤولية تجاه الأطراف الثالثة عن الأضرار الناجمة عن عمليات الإطلاق. ويُقتضى من الكيانات التي تسعى إلى إطلاق صاروخ أن تتخذ تدابير لضمان التعويض عن الأضرار، ويتوقف مبلغ التعويض على مركبة الإطلاق المعنية. وينطبق التعويض الحكومي على الأضرار ومبالغ التعويض التي لا تغطيها هذه التدابير. وقد دخل القانون والأوامر المتصلة به حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

66- وفي جمهورية كوريا، تضع وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحد الأدنى لمبلغ التأمين على المسؤولية تجاه الغير على أساس خصائص الأجسام الفضائية المعنية، ومدى تعقّد التكنولوجيا المستخدمة، والمناطق المحيطة بموقع الإطلاق، وأسواق التأمين المحلية والأجنبية. ويقتصر مبلغ التعويض الذي يدفع للطرف المطلِق في جميع الحالات على 200 بليون وون (أي ما يعادل نحو 200 مليون بدولارات الولايات المتحدة). وإذا تجاوز مبلغ التعويض المبلغ المغطى بالتأمين، يمكن أن تقدم الحكومة إلى الطرف المطلِق دعما ماليا إذا وافقت الجمعية الوطنية على هذا الدعم.

67- وفي نيوزيلندا، يجوز، لدى منح رخصة الإطلاق أو إذن الحمولة، أن يفرض الوزير المسؤول (حسب تقديره) ما قد يلزم من شروط لإدارة المسؤولية المحتملة للدولة بموجب القانون الدولي، ويجوز له أن يشترط على حامل الترخيص أو الإذن أن يحتاز تأمينا و/أو أن يعوض الحكومة عن أي مطالبة تقدم بموجب اتفاقية

(20) سينظم قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022 أيضا، عندما تدخل القواعد التنظيمية المتعلقة بالقانون حيز النفاذ، الشراء الإلزامي لتأمين على المسؤولية تجاه الأطراف الثالثة.

(21) في اليابان، يمكن الاستعاضة عن التأمين على المسؤولية تجاه الأطراف الثالثة بتدابير أخرى، مثل إيداع مبلغ لدى الوديع الرسمي.

(22) لا يُشترط تأمين على المسؤولية تجاه الأطراف الثالثة يغطي الإطلاق إلا في إطار نظام الترخيص الخاص بتسجيل الترددات.

المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (اتفاقية المسؤولية) أو معاهدة الفضاء الخارجي. ويُنظر في الشروط (بما في ذلك متطلبات التأمين والتعويض) على أساس كل حالة على حدة.

68- وفي سنغافورة، لا يتعلق نظام الترخيص الحالي لهيئة إنفوكوم لتطوير وسائط الإعلام إلا بدور الهيئة بوصفها الممثل القطري المسؤول عن تسجيل الترددات لدى الاتحاد الدولي للاتصالات. ويجب على مشغلي السواتل، وفقا للترخيص الممنوح لهم باستخدام موقع مداري مسجل لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، أن يشتروا تأمينا على الإطلاق يغطي المسؤولية تجاه الأطراف الثالثة لمدة 90 يوما من يوم الإطلاق. ويجب على مشغلي السواتل تعويض حكومة سنغافورة وهيئة إنفوكوم لتطوير وسائط الإعلام عن أي ضرر ينجم عن الإطلاق.

دال- تنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، القسم ألف ("السياسة العامة والإطار التنظيمي لأنشطة الفضاء")

69- في الدول المشاركة في المبادرة، تتولى وكالات الفضاء الوطنية أدوارا بصفة وكالة منفذة أو وكالة تنظيمية للأنشطة الفضائية التي تقوم بها الكيانات الخاصة، بما في ذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

70- وفيما يتعلق بالقسم ألف من المبادئ التوجيهية، المعنون "السياسة العامة والإطار التنظيمي لأنشطة الفضاء"، الذي له صلة خاصة بالتشريعات الفضائية الوطنية، سنت أستراليا وإندونيسيا والفلبين ونيوزيلندا واليابان تشريعات وطنية ذات صلة، وتعكف ماليزيا على صوغ تشريع من هذا القبيل.

71- وفي أستراليا، يدعم قانون الفضاء (عمليات الإطلاق والإرجاع) لعام 2018 والقواعد المرتبطة به تنفيذ عناصر المبادئ التوجيهية ألف-1 إلى ألف-3 وألف-5. فعلى سبيل المثال، يشترط القانون المذكور أن تخضع الموافقة على أنشطة إطلاق معينة (أي أذون الإطلاق الأسترالية وأذون الحمولة في الخارج) لجملة أمور من بينها استراتيجية لتخفيف الحطام، اتساقا مع المبدأ التوجيهي ألف-2. ويدعم قانون الاتصالات الراديوية لعام 1992 تنفيذ عناصر المبدأ التوجيهي ألف-4.

72- وفي الهند، تنسق وزارة شؤون الفضاء جميع الأنشطة الفضائية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية. ويجري صوغ تشريع فضائي وطني ذي صلة.

73- وفي إندونيسيا، تدعم الصكوك التالية تنفيذ المبادئ التوجيهية ألف-1 إلى ألف-5: القانون رقم 2013/21 بشأن الأنشطة الفضائية؛ والمرسوم الرئاسي رقم 45 لعام 2017 بشأن الخطة الرئيسية للأنشطة الفضائية للفترة 2016-2040؛ واللائحة الحكومية رقم 11 لعام 2018 بشأن إدارة أنشطة الاستشعار عن بعد؛ والقانون رقم 1999/36 بشأن الاتصالات؛ واللائحة الحكومية رقم 2000/53 بشأن استخدام طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية؛ والقانون رقم 2009/1 بشأن الطيران؛ واللائحة الرئاسية رقم 1999/125 بشأن المواد المتفجرة.

74- وفي اليابان، يدعم قانون الفضاء الأساسي لعام 2008، وقانون الأنشطة الفضائية لعام 2016، وقانون بيانات الاستشعار عن بعد لعام 2016، وقانون الموارد الفضائية لعام 2021، وما يرتبط بهذه القوانين من أوامر ولوائح ومعايير مراجعة ومبادئ توجيهية، تنفيذ عناصر المبادئ التوجيهية ألف-1 إلى ألف-3. ويدعم قانون الراديو لعام 1950 تنفيذ عناصر المبدأ التوجيهي ألف-4، ويدعم دليل التطبيق بشأن تسجيل الأجسام الفضائية تنفيذ المبدأ التوجيهي ألف-5.

75- وفي ماليزيا، يدعم قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022 تنفيذ المبادئ التوجيهية ألف-1 وألف-2 وألف-3 وألف-5، بينما يدعم قانون الاتصالات والوسائط المتعددة لعام 1998 تنفيذ المبدأ التوجيهي ألف-4.

76- وفي نيوزيلندا، يمكن تنفيذ بعض المبادئ التوجيهية من خلال النظام الرقابي للبلد الذي يحكم الأنشطة الفضائية. ولدى وضع السياسة الفضائية، تأخذ وزارة الأعمال والابتكار والعمالة في الاعتبار استدامة هذه الأنشطة، والمبادئ التوجيهية.

77- وفي الفلبين، تعمل وكالة الفضاء الفلبينية بصفتها الوكالة الرائدة في المسائل المتصلة بالفضاء، استنادا إلى قانون الفضاء الفلبيني. وفيما يتعلق بالمبدأ التوجيهي ألف-4، تتمتع الفلبين، من خلال وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذراعها التنظيمي، اللجنة الوطنية للاتصالات، بعضوية نشطة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وفيما يتعلق بالمبدأ التوجيهي ألف-5، تقضي المادة 23 من قانون الفضاء الفلبيني بأن تحتفظ وكالة الفضاء الفلبينية بسجل وطني للأجسام الفضائية تدرج فيه جميع الأجسام الفضائية المطلقة تحت مسؤولية الفلبين بصفتها الدولة المطلِقة.

78- وفي جمهورية كوريا، أجريت دراسة للحالة الراهنة للسياسات وتدابير التنفيذ. وفي الآونة الأخيرة، تشجع جمهورية كوريا، من خلال مراجعة قانون تعزيز تطوير الأنشطة الفضائية (الصادر في حزيران/يونيه 2022)، الأنشطة المسؤولة التي تضطلع بها مؤسسات الفضاء.

79- وفي سنغافورة، بذلت جهود مشتركة بين الوكالات لبحث تنفيذ المبادئ التوجيهية.

80- وفي تايلند، ما فتئت وكالة تطوير الجيومعلوماتية والتكنولوجيا الفضائية تشجع تسجيل الأجسام الفضائية المطلقة إلى الفضاء الخارجي، استنادا إلى قرار مجلس الوزراء المؤرخ 2 حزيران/يونيه 2020. ويرتبط تسجيل الأجسام الفضائية المطلقة في الفضاء الخارجي ارتباطا مباشرا بالمبدأ التوجيهي ألف-5.

81- وفي تركيا، تساهم وكالة الفضاء التركية والسلطات التركية الأخرى ذات الصلة في هذا النقاش على المستوى الدولي، ويُطلع صانعو السياسات على النواتج. وتتضمن وثيقة استراتيجية برنامج الفضاء الوطني (2022-2030) أهدافا رئيسية محددة ستسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية. وجميع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة مكلفة بدعم ومساعدة العمل الذي يُضطلع به في إطار برنامج الفضاء الوطني.

هاء- إشراك الكيانات الخاصة في عمليات التشريع وتقرير السياسات

82- اتساقا مع تطور الاستغلال التجاري للفضاء، اعتُمدت آليات لإشراك كيانات القطاع الخاص في عملية التشريع أو تقرير السياسات. وفي معظم الدول المشاركة في المبادرة، تُنشأ هذه الآليات عموما من خلال عملية تشاور عام.

83- ففي أستراليا، تمثل المشاورات العامة جزءا من العملية التشريعية[23].

84- وفي إندونيسيا، تعقد الحكومة اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية وترتب لمشاركة الجمهور قبل سن القوانين واللوائح.

(23) أجريت عدة جولات من المشاورات العامة في إطار مراجعة أستراليا لقانون الأنشطة الفضائية لعام 1998، بما في ذلك جلسة إعلامية عُقدت في مبنى البرلمان في شباط/فبراير 2016 وإصدار ورقة مقترحات تشريعية بشأن إصلاح القانون لكي يعلق عليها الجمهور في آذار/مارس 2017. ونُظر في الطلبات الواردة خلال عمليات التشاور هذه أثناء صياغة التعديلات على التشريع، وهي عملية أدت إلى اعتماد قانون الفضاء (عمليات الإطلاق والعودة) لعام 2018.

85- وفي اليابان، تعلن الحكومة عن مشاريع النصوص على الساحة العامة قبل اعتمادها، وتلتمس التعليقات من الجمهور.

86- وفي ماليزيا، يشترط إجراء تحليل للأثر التنظيمي ضمن عملية وضع القواعد، التي تشمل التشاور العام مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الكيانات الخاصة.

87- وفي نيوزيلندا، تشكل المشاورات العامة جزءا من العملية التشريعية[24].

88- وفي الفلبين، تدعى الكيانات الخاصة إلى المشاورات العامة التي تنظمها الهيئة التشريعية أو الوكالات الحكومية، لكي يتسنى لها التعليق على القوانين أو القواعد المقترحة.

89- وفي جمهورية كوريا، تشكل آراء الجمهور والمشاورات العامة جزءا من العملية. ويرتب أيضا لإجراء عملية استعراض يشارك فيها خبراء من الشركات الخاصة والجامعات.

90- وفي تايلند، تتولى اللجنة الوطنية للسياسات الفضائية مسؤولية إنشاء لجنة فرعية لصوغ مشاريع القوانين أو السياسات. وتضم عضوية اللجنة الفرعية خبراء وأكاديميين كبارا من مؤسسات البحوث.

91- وفي سنغافورة، تشكل المشاورات العامة جزءا من العملية التشريعية.

92- وفي تركيا، تقع المسؤولية عن التشريعات المتعلقة بالفضاء الخارجي على عاتق وكالة الفضاء التركية. وخلال إعداد التشريعات الفضائية الوطنية، تُلتمس التعليقات من أصحاب المصلحة الوطنيين بواسطة رسائل رسمية.

خامسا- النتائج

ألف- أهمية التشريعات الفضائية الوطنية وأدوار وكالات الفضاء الوطنية في تطوير الأنشطة الفضائية الوطنية

93- نظرا لتطور الأنشطة الفضائية الوطنية وظهور كيانات خاصة تشارك في الأنشطة الفضائية، يمثل سن تشريعات فضائية وطنية من أجل تنظيم تلك الأنشطة، وإنشاء وكالات فضائية وطنية، أمرين هامين لضمان أن تنفذ تلك الأنشطة بالامتثال للإطار القانوني الدولي وبطريقة فعالة ومنسقة. وتشكل هاتان الخطوتان معلمين رئيسيين في تطوير الأنشطة الفضائية الوطنية. وما فتئت مدونات تشريعات الفضاء الوطنية للدول المشاركة في المبادرة تتزايد، وعدد وكالات الفضاء الوطنية يتزايد، لا سيما منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وقد سنت ماليزيا قانونها الوطني الأول للفضاء، وهو قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022، بعد المرحلة الأولى من المبادرة.

94- وفي حين أن ولايات وكالات الفضاء الوطنية التقليدية تميل إلى أن تقتصر على الاضطلاع بالأنشطة الفضائية الوطنية، فإن الوكالات المنشأة حديثا مكلفة أيضا بتنظيم الأنشطة الفضائية للكيانات الخاصة. وتصنف وكالات الفضاء الوطنية أيضا على النحو التالي: (1) الوكالات المنشأة بموجب تشريعات خاصة أو من خلال تدابير قانونية أخرى؛ (2) الوكالات المنشأة ضمن وزارة قائمة. وفي الدول المشاركة في المبادرة، تُنشأ وكالات الفضاء الوطنية التي تضطلع بدور السلطة الرقابية على الشكل الثاني.

(24) تمكنت الكيانات الخاصة والجماهير الأوسع من تقديم آرائها حول قانون أنشطة الفضاء الخارجي والارتفاعات العالية أثناء صياغته. كما أجريت مشاورات خلال مراجعة القانون في عام 2021.

95- وتؤدي وكالات الفضاء الوطنية أدوارا هامة في تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، أي بصفة وكالة منفذة أو سلطة رقابية، علاوة على الإسهام في تطوير الأنشطة الفضائية الوطنية. وبهذا المعنى، فإن وكالات الفضاء الوطنية هي جهات ممارِسة فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الدولية التي تحكم الأنشطة الفضائية.

باء- الحالة الراهنة للأطر القانونية الدولية والوطنية للأنشطة الفضائية، والتحديات التي تواجهها

96- فيما يتعلق بالأطر القانونية الدولية، وكما تبيَّن خلال المرحلة الأولى من المبادرة، ما فتئت معاهدة الفضاء الخارجي تعمل بصفتها المعيار الدولي الأساسي للأنشطة الفضائية. ولا تزال هناك تحديات في تسجيل الأجسام الفضائية على أساس اتفاقية التسجيل، من حيث ضمان شفافية الأنشطة الفضائية. وقد يكفل سن التشريعات الفضائية الوطنية تنفيذ معاهدات الفضاء ذات الصلة. وكثيرا ما يُلزِم إنفاذ التشريعات الوطنية الدول بالتقيد بالمعاهدات الدولية.

97- وفيما يتعلق بالتشريعات الفضائية الوطنية، توجد تحديات في وضع القواعد في الوقت المناسب من أجل تناول الأنشطة الفضائية المستجدة من قبيل السفر الفضائي دون المداري، واستكشاف الموارد الفضائية، وتقديم الخدمات في المدار الذي تضطلع به كيانات خاصة. وبما أن مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الفضائية تتسارع في المنطقة، فينبغي النظر في مسألة كيفية إشراك كيانات القطاع الخاص في صنع القواعد والسياسات بطريقة تمكن من وضع قواعد وسياسات مناسبة ومعقولة. ولدى جميع الدول المشاركة في المبادرة قواعد عامة لضمان أخذ آراء الجمهور وتعليقاته في الاعتبار في عمليات التشريع وتقرير السياسات. وفضلا عن ذلك، هناك عدة حالات شاركت فيها كيانات خاصة في دراسة اللوائح المطبقة على أنشطة فضائية محددة[25].

98- والمبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد طوعية وليست ملزمة قانونا. وهي تشتمل على خلاصة وافية للتدابير المعترف بها دوليا لضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، والالتزامات بذلك، وعلى وجه الخصوص تعزيز أمان العمليات الفضائية. وقد تم تأكيد أن جميع الدول المشاركة في المبادرة تتخذ طوعا تدابير لتنفيذ واستعراض القسم ألف من المبادئ التوجيهية. وتتجلى في ذلك أهمية المبادئ التوجيهية في تعزيز ممارسات الدول في تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

جيم- أهمية مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية وآثارها

99- خلال المرحلة الثانية من المبادرة، تأكدت مجددا أهمية وآثار المبادرة، التي يسرت إجراء مناقشات مثمرة وتبادل المعلومات بشأن التحديات القانونية والممارسات الفضلى على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد وفرت المبادرة نموذجاً إقليمياً فعالاً لتعزيز القدرات في مجال وضع التشريعات الفضائية الوطنية وتنفيذها.

100- ويمكن تقدير أهمية المبادرة وآثارها من المنظورات الإقليمية والدولية على حد سواء. ففيما يتعلق بالمنظورات الإقليمية، تعزز المبادرة القدرة على صوغ وتنفيذ قانون الفضاء الوطني من خلال التعلُّم المتبادل بشأن ممارسات مختلف الدول في المنطقة. وفضلا عن ذلك، يمكن أيضاً أن تبني المبادرة، من خلال تعزيز فهم الإطار القانوني والتنظيمي لكل بلد، أساسا تعاونياً لمعالجة القضايا الإقليمية المشتركة. ويمكن أن تسهم المبادرة أيضا في تحقيق الأهداف العالمية المتصلة بالفضاء، مثل استدامة الأنشطة الفضائية والاستخدام المستقر للفضاء الخارجي.

(25) إرشادات الخدمة في المدار في اليابان، التي سُنت في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، هي أحد الأمثلة على ذلك.

101- وتشمل السمات الهامة للمبادرة ما يلي:

(أ) إقامة وسط يضم الممارسين في مجالي قانون الفضاء والسياسات الفضائية في المنطقة؛

(ب) التعلم المتبادل فيما يتعلق بممارسات الدول من خلال تبادل المعلومات باستخدام نسق مشترك بين الممارسين في مجال قانون الفضاء في المنطقة؛

(ج) التشارك بين الممارسين في مجال قانون الفضاء في إجراء التحليلات وصوغ التقارير عن حالة القوانين المتعلقة بالفضاء في المنطقة؛

(د) القيام بأعمال تسهم مباشرة في تحقيق خطط الأمم المتحدة وأوساط الفضاء العالمية؛

(هـ) إرساء أساس للمناقشات المقبلة بشأن القضايا الإقليمية المشتركة.

المرفق

استمارة المعلومات

أعدت أمانة المبادرة استمارة المعلومات، واستندت الاستمارة إلى قرار الجمعية العامة 74/68 المعنون "توصيات بشأن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية". وفي ما يلي الأسئلة المطروحة والأغراض المقصودة منها.

1- ما هي أنواع الأنشطة الفضائية التي أجريت في بلدكم، بواسطة جهات من بينها الوكالات الحكومية والكيانات الخاصة ومعاهد و/أو مختبرات البحوث؟

يهدف السؤال 1 إلى تحديد أنواع الأنشطة الفضائية التي تضطلع بها الدول الأعضاء، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها الكيانات الحكومية وغير الحكومية، باعتبار ذلك أساسا للتشريعات الوطنية. ويتعلق هذا السؤال بنطاق الأنشطة الفضائية التي تركز عليها الأطر التنظيمية الوطنية.

2- هل توجد وكالة فضاء مستقلة في بلدكم؟ وهل يوجد أي تشريع وطني تُنشأ بموجبه وكالة من هذا القبيل؟

يسعى السؤال 2 إلى تحديد مدى تطور الأنشطة الفضائية في الدول الأعضاء، على أساس أن إنشاء وكالة فضاء وطنية يعتبر إنجازاً رئيسياً في تطوير الأنشطة الفضائية الوطنية، وأنه سيلزم وجود تشريع وطني لإنشاء مثل هذه الوكالة.

3- هل أصبح بلدكم طرفاً في معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي؟

4- هل بلدكم عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؟

يهدف السؤالان 3 و4 إلى دراسة كيفية عمل النظام الدولي القائم على معاهدات الأمم المتحدة (معاهدة الفضاء الخارجي، واتفاق الإنقاذ، واتفاقية المسؤولية، واتفاقية التسجيل، والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى) في الدول الأعضاء، بوصف ذلك أساسا لتحليل الكيفية التي تنفِّذ بها التشريعات الوطنية التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية (قرار الجمعية العامة 74/68).

5- هل يقدم بلدكم معلومات السجل الوطني إلى الأمم المتحدة؟

يهدف السؤال 5 إلى تحديد ما إذا كان تسجيل الأجسام الفضائية ممارسة شائعة في الدول الأعضاء، لأن التسجيل مشترط بمقتضى اتفاقية التسجيل، وهو أحد العناصر الرئيسية للتوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية.

6- هل يوجد لدى بلدكم أي تشريع وطني مستقل يتعلق بالأنشطة الفضائية؟

يهدف السؤال 6 إلى تحديد نوع النهج المتبع بشأن الأطر القانونية الوطنية للأنشطة الفضائية. وتسلِّم التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية باحتمال وجود نهج مختلفة بشأن التشريعات الوطنية، أي وضع قوانين جامعة أو مزيج من الصكوك القانونية الوطنية.

7- هل توجد لدى بلدكم أي قوانين تحكم مراقبة وإدارة تخصيص الموجات الراديوية؟

8- هل توجد لدى بلدكم أي قوانين تحكم مراقبة الصادرات؟

يهدف السؤالان 7 و8 إلى دراسة ما إذا كانت الدول الأعضاء قد وضعت تشريعاتها الوطنية وفقاً للتقدم المحرز في أنشطتها الفضائية الوطنية، مثل تشغيل المركبات الفضائية واستخدام المعدات والتكنولوجيات الحساسة في إطار النظام القانوني الدولي.

9- هل توجد أي جامعات أو مختبرات أخرى في بلدكم تشغل السواتل أو تعتزم تشغيلها؟ وهل يوجد أي تشريع وطني لتشغيل السواتل؟

10- هل أطلق بلدكم، بما يشمل الكيانات الخاصة، أي سواتل من بلدان أخرى؟ وهل تشترط أي تراخيص في بلدكم؟

11- هل لدى بلدكم، بما يشمل الكيانات الخاصة، أي مواقع إطلاق داخل أراضيه أو يعتزم إقامة تلك المواقع؟ وهل يوجد أي تشريع وطني بشأن مواقع الإطلاق هذه؟

12- هل يقوم بلدكم، بما يشمل الكيانات الخاصة، بإطلاق صواريخ أو يعتزم إطلاقها، بما في ذلك الصواريخ دون المدارية؟ وهل يوجد أي تشريع وطني بشأن هذه الصواريخ؟

تهدف الأسئلة 9 و10 و11 و12 إلى تحديد مدى التقدم في الأنشطة الفضائية الوطنية، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها كيانات غير حكومية، وفي وضع تشريعات وطنية تتعلق بتلك الأنشطة. وتتوقف الحاجة إلى التشريع الوطني على مدى تطور الأنشطة الفضائية ونوع الجهات الفاعلة المشاركة في تلك الأنشطة في كل بلد. وعلى وجه الخصوص، يشكل الإذن بالأنشطة الفضائية التي تضطلع بها كيانات غير حكومية والإشراف عليها ورصدها باستمرار عناصر رئيسية في التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية.

13- إذا كان كيان خاص يعتزم إطلاق مركبة إطلاق أو ساتل، هل المسؤولية تجاه الأطراف الثالثة إلزامية في بلدكم؟

14- فيما يتعلق بالسؤال 13، هل لدى بلدكم آلية تعويض حكومية للكيانات الخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية؟

يهدف السؤالان 13 و14 إلى تحديد ما إذا كانت لدى الدول الأعضاء تشريعات وطنية تغطي مسؤولية الدول المطلقة تغطية كافية وتدعم أنشطة الإطلاق التجاري.

15- ما هي أنواع التدابير القانونية التي اتخذت فيما يتعلق بتخفيف الحطام الفضائي في بلدكم؟

يهدف السؤال 15 إلى تحديد ما إذا كانت قد وُضعت تدابير قانونية لتخفيف الحطام الفضائي، بالنظر إلى أن التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية تؤكد أهمية هذه التدابير باعتبارها عنصراً رئيسياً في ضمان أمان الأنشطة الفضائية.

16- إذا كان لدى بلدكم تشريع بشأن الاستغلال التجاري للفضاء يتصل بالسؤال 6، فما الذي يخضع للتنظيم في ذلك التشريع؟

يهدف السؤال 16 إلى تحديد ما إذا كانت لدى الدول الأعضاء تشريعات تشجع الأنشطة الفضائية التجارية.

17- كيف ينفذ بلدكم على المستوى الحكومي المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؟ وما هي الأدوار التي تضطلع بها وكالة الفضاء في بلدكم، إن وجدت، في تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؟

يهدف السؤال 17 إلى الاطلاع على حالة السياسات والبرامج الفضائية الوطنية وآليات تنفيذها امتثالا للمبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي اعتمدت في عام 2019.

18- ما هي الآليات التي يمتلكها بلدكم لإشراك الكيانات الخاصة في وضع القواعد الوطنية، مثل القوانين أو اللوائح؟

يهدف السؤال 18 إلى عرض الممارسات الفضلى في مجال إشراك كيانات القطاع الخاص في عملية وضع القواعد الوطنية بغية ضمان أن تكون القواعد مقنعة ومعقولة لتلك الكيانات الخاصة وللحكومة، مع مراعاة ظهور جهات فاعلة فضائية جديدة وأنشطة فضائية جديدة.